السلام في المشرق واستقلال لبنان

الأربعاء 9 سبتمبر 2026 11:00 م

كتب: معتز الفجيري

معتز الفجيري

أكاديمي وحقوقي مصري. أستاذ مساعد ورئيس برنامج حقوق الإنسان في معهد الدوحة للدراسات العليا

عاد الاحتلال الإسـرائيلي إلى التصـعيد العسـكري مجدّدًا في لبنان بتنفيذ غارات متتالية على الجنوب ومناطق أخرى، راح ضـحيتها عشـرات. تحاول إسـرائيل الضـغط على الحكومة اللبنانية في مفاوضاتها بشأن الترتيبات الأمنية ونزع سلاح حزب الله، وتكريس منطقة أمنية حدودية داخل الأراضـي اللبنانية لتحجيم القدرات العسـكرية للحزب. وبعكس هذا التصعيد الدائرة المفرغة للصراعات الإقليمية في المشرق العربي واسـتمرار تجدّدها نظرًا إلى التداخل الكبير في مسـبباتها وآثارها على دول الإقليم، ووصول هذه الصراعات إلى مستوى يصعب معه الفصل بينها أو التعامل معها بمعزل عن بعضها بعضًا.

أتـذكر أول زيـارة طويلـة لي إلى بيروت في منتصف 2005 حيث حظيت بتجربـة مراقبـة الانتخابات البرلمانيـة في هـذه الفترة، بالتعاون مع الجمعيـة اللبنانيـة من أجل ديمقراطية الانتخابات، وقد كان لهذه الانتخابات مغزى مهم في تطور السـياسة اللبنانية. مثلتْ أول انتخابات بعد الانسـحاب السوري من لبنان، وجاءت في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الأسـبق رفيق الحريري، وفي ظل سلسـلة من الاغتيالات السياسـية التي استمرّت في السنوات التالية، وطاولت شخصيات سياسية وإعلامية بارزة، منها سمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني وبيار الجميل.

وقد تشـكل في ظل هذا السياق ما عرف بتيار 14 آذار الذي ضم قوى سياسـية مطالبة باسـتقلال القرار اللبناني وتعزيز سيادة الدولة. وقد كان شائعًا أن الإرهاصات الأولى لثورات الربيع العربي حـدثت هناك في بيروت في تلك السـنوات الساخنـة. لكن التدافع السياسـي الداخلي في لبنان يظلّ دائما أسـير توازنات أو اختلالات سياسية إقليمية او دولية. كان للكاتب الصحافي اللبناني الراحل سمير قصير كتاب صدر عام 2004 عن دار النهار للنشـر بعنوان معبّر، "ديمقراطية سوريا واسـتقلال لبنان"، حيث أدرك قصير العلاقة الوثيقة آنذاك بين الطموح الإقليمي لنظام الأسد الاستبدادي في سورية ومحاولات تحجيم السيادة اللبنانية.

فلبنان منـذ اسـتقلاله عن الانتداب الفرنسـي، وبحكم حساسـية توازناته الطائفية الداخلية وموقعه الجغرافي وسط بؤر سياسـية ملتهبة في المشـرق العربي دفعت وما زالت تـدفع أثمانًا باهظـة في تكبيل قدرتها على بناء دولة قوية مسـتقرة، رغم ما يتمتع به من مساحة سياسـية وفكريـة أكثر انفتاحًا، مقارنة بدول كثيرة في المنطقة العربية. وقد شـكلت التدخلات العسـكرية الإسـرائيلية المتكرّرة في لبنان، منذ عقود، أحد عوامل إضعاف الدولة وتيار الاستقلال والسيادة، وصولا إلى حرب يوليو (2006)، فضلًا عن الانقسامات داخل هذا التيار، وفشله أيضًا في تحقيق حكم جيد اقتصاديًا واجتماعيًا، ما أعاد دائرة النفوذ السياسي والعسكري الداخلي لحزب الله منذ عام 2008.

تفرض الطبيعة التاريخية والسـكانية للبنان ضـرورة ممارسة سياسـية توافقية ودقيقة، خصوصًا في السـياسة الخارجية. فالمواقف الخارجية الحادة التي لا تأخذ في الاعتبار مقتضيات هذا التوازن تقود الدولة إلى مخاطر أمنية واقتصادية جسيمة، وهو ما وقع فيه لبنان سنوات طويلة مع ضـعف سـلطة الدولة المركزية ومؤسّـساتها الدسـتورية والسياسـية. لا يعني هذا التحليل إخراج لبنان من صف المقاومة أو التضامن مع القضايـا العربيـة الكبرى، وفي مقـدمتها القضـية الفلسـطينية، ولكن أن يكون ذلك في إطار الدولـة وإرادة الشـعب اللبناني المعبر عنها في مؤسّساتها المنتخبة من دون فرض أو تجاوز لأهداف سياسية ضيقة تتجاوز اعتبارات الدولة اللبنانية نفسها.

ومع أهمية تقوية سلطة الدولة وإنهاء أي سلاح أو تنظيم عسكري خارج الدولة، يظلّ تحقيق هذا الهدف الآن نظريًا إذا لم يرتبط بوضع إقليمي أكبر، خصوصًا في ظل علاقة ارتباطية نشأت وتعزّزت تاريخيًا بين استقرار لبنان داخليًا ومواقف الفاعلين الإقليميين في دول الجوار، خصوصًا مع اصطفاف داخلي، أيًا كانت هذه المواقف. منذ العدوان الإسرائيلي على غزّة ثم لبنان وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية والأميركية على إيران، لم يؤد الضغط العسكري إلى إنهاء نفوذ طهران الإقليمي، بل أعاد ترتيب موازين القوة وعمّق تعقيدات الصراع في المنطقة.

ولم تنجح الولايات المتحدة في فرض شرط على إيران لوقف التدخل في دول الإقليم، خصوصًا لبنان في مفاوضات إطلاق النار مع إيران. وفي المقابل، ضغطت أميركا وإسرائيل على الحكومة اللبنانية في اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل، الذي وقع عليه في 26 يونيو الماضي، والذي يضع مسارًا تدريجيًّا لاستعادة الدولة اللبنانية سلطتها السيادية على كامل أراضيها، ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مقابل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وانسحابها تدريجيا من الأراضي اللبنانية.

وللتنصيص على بسط السيادة واستعادة الجيش اللبناني تدريجيًا السيطرة على الأراضي اللبنانية وحصر السلاح بيد المؤسّسات الرسمية للدولة، سعت الحكومة اللبنانية في الشهور الأخيرة إلى إقرار بعض التدابير الأمنية والميدانية، والإجراءات القانونية والمالية لتفكيك الجناح المسلح لحزب الله، لكنها ظلت غير قابله للتطبيق إما لافتقاد الدولة اللبنانية القدرة الميدانية واللوجستية على الإنفاذ، في ظل رفض حزب الله ومقاومته هذا التوجه، أو لاستمرار العدوان الإسرائيلي المتكرّر على الأراضي اللبنانية، بالإضافة إلى استمرار إيران لاعبًا إقليميًّا مؤثرًا، مع رفضها المساس بدور حزب الله الإقليمي.

ستبقى المطالب الغربية بنزع سلاح حزب الله حملا ثقيلا على الدولة اللبنانية، وسيصعب تطبيقها ما لم تندرج ضمن رؤية أوسع للتعامل مع المسألة الإيرانية، والقضية الفلسطينية، واستمرار الطغيان الإسرائيلي في المنطقة. فأي طرح يعزل لبنان عن هذه التسويات في هذه المرحلة الخطيرة سيحمّل الدولة والمجتمع اللبناني أعباء تفوق قدرتهما على الاحتمال، وقد يعرض نسيجه الداخلي لمخاطر كبيرة. ومن ثم، فإن استقلال لبنان وسيادة الدولة، وهما هدفان غير قابلين للتأجيل، يتطلبان مقاربة تتجاوز الضغط على الدولة اللبنانية وحدها أو اختزال الأزمة في سلاح حزب الله، نحو تسوية إقليمية أوسع تراعي أيضا مخاوف مختلف المكونات اللبنانية.

تقارير

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

ةيكريملأا ةيداصتقلا تابوقعلا طوسو "ميعزلا" بمارت

ترامب "الزعيم" وسوط العقوبات الاقتصادية الأميركية

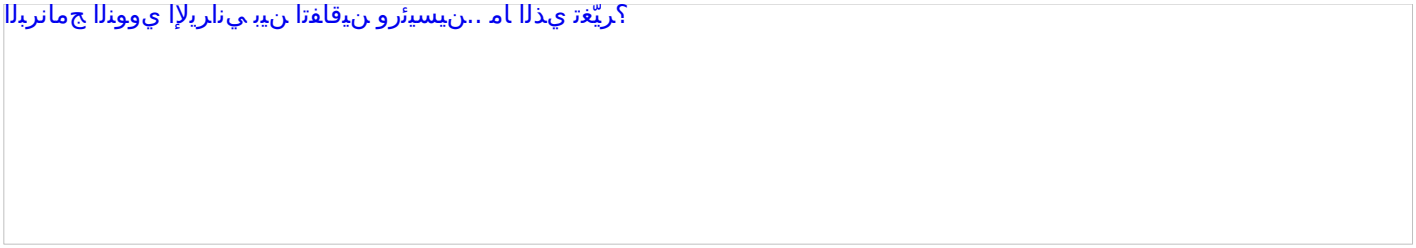

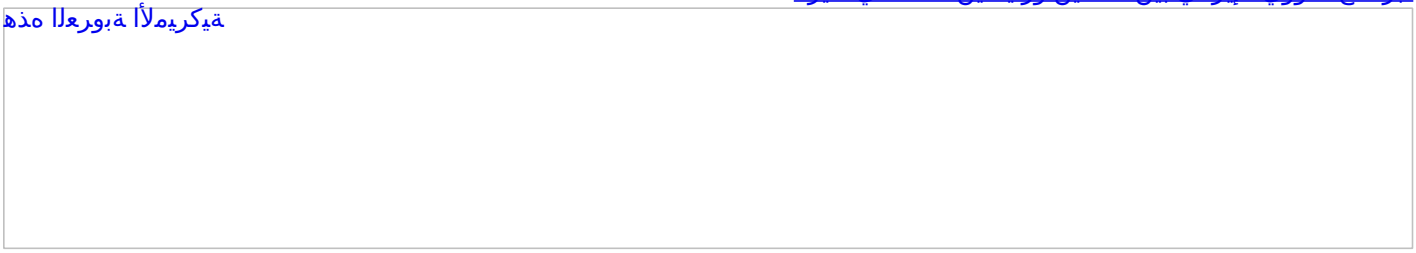

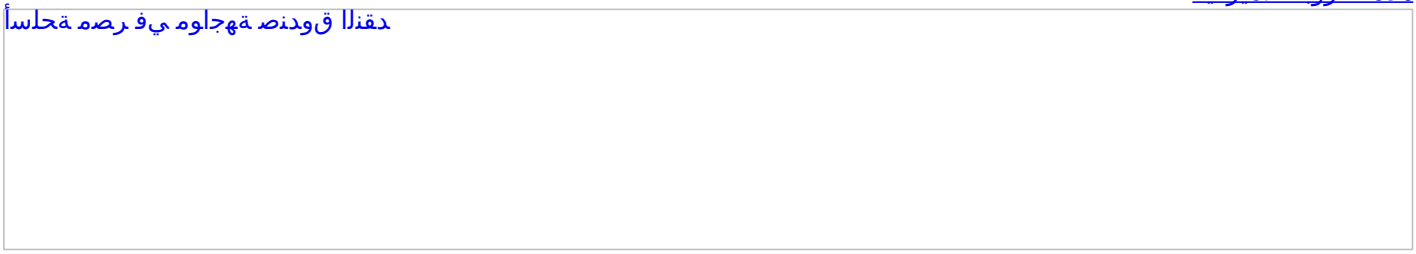

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©